اراضي او حصص مياه او كليها سبق ان تم الاستياد، عليها بمقتضى احكسام هذه المادة وتكون قراوات رئيس المؤسسة نافذة من ناريخ اصدارها على ان تنشر في الجريدة الرسمية ويحق الاسمياء الحقوق خسلال مدة ثلاثين بوءا من تاريخ نشر قرار التخلي عن الاستياد، في الجويدة الرسميسة ان يطالبوا رئيس المؤسسة خطيا بتعويضهم عما لحق يهم من عطل وضرر بسبب الاجراءات التي اتخلت في معاملة الاستيلاد ويجميع النفقات الفمرورية لاعادة الحال لما كان عليسه قبل الاستيلاء واذا لم يتم الاتفاق بين رئيس المؤسسة واسحاب الحقوق على مقدار النحويض او النفقات خلال مدة يلااين يوما من تاريخ المطالبة فعلى رئيس المؤسسة ان يحيل الطلب الى اللجنة الاستثنافية المنصوص عليها في الفقرة (ب ، ٤) من هذه المادة ويعتبر قرار اللجنة الاستثنافية تهاقيسا وغير قابل لاي طريق من طرق الطمن .

و ـ تعفى المؤسسة من جميع رسوم معاملات التسجيل المبينة في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل
 الاراضي المعمول به كما تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلصق على هذه المعاملات وابسة
 رسوم أو ضرائب اخرى.

الهادة ٤ – تعدل المادة (٦) من الفانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقره (أ) واضافة النقرة التالية اليها . – ب ـ يجوز المترسسة ان تصنف موظفيها بمقتضى احكام نظام الحدمة المدنية المعمول به . وتسري عل

الموظفين المصنفين احكام قانون التقاعد المدني النافذ المفعول . _المادة ٥ ـــ تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة كلمة (والمالية) الم آخر الفقرة (ب) منها .

1977/0/41

المادة ٦ – تعدل المادة (٩) من القانون الاصلّي باضافة ما يلي الى آخر الفقرة (٢) منها . – 8 ولا يكون انعقادها صحيحاً الا بخضور خمسة من اعضائها بما فيهم المدير العام x .

است. است. برط ال

- • - •			
رئيس الـــــوزراء ووزير الدفـــاع وصفي النـــل	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		زبر الداخلية ووزير دوا ثرون رئسـاسة الـــــوز عبد الوها ب الح الي
وزير الداخليــة للشؤون البلديــة والقرويــــــة قاسم الريماوي	وزيـــر الشـــؤون الاجتماعية والعمـــل صالح بوقان		زیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــر الــــتربيـــة والتعلــــــم دوقان الهنداوي	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیـــــــد الوطني الاقتصـــــــاد الوطني حاتم الزعمي	وزيسر المواصلات ميناء طيران سكك سعيد الدجاني دس دولسة نشاون

مة السيوزواء الخارجيسية الأنشاء والمسيو الوراعيسية الاعسادم عمد طوقان اكوم رغير المسادية الاعساد شرف

جليئرة النبية المناهمية المناهمية الاندنية المناشمية

٢ صفر سنة ١٣٨٦ه. المرافق ١٦ حزيران سنة ١٩٦٢م. العدد ١٩٣١

عــان : الحميس ٢٧ صفر سنة ١٣٨٦ ه .

الفريس

صفحة	الهيهي	
-		
1114	با بالماسة المات	
1144	قانون تنظم شؤون المصادر الطبيعية الموقت	قانـــون رقـــم (۳۷) لسنة ۱۹۲۹
1144	قانون معدل لقانون وقاية الصبد	قانون مؤقت رقم (۳۸) لسنة ۱۹۹۳
IIIA	نظام وقاية الصيد	قائدِن مؤفت رقم (۱۸) سببه ۲۰۱۱
118.	هم رقع الما	نظام رقسم (۲۰) لمنة ۱۹۳۳
1187	نظام الحدمة المدنية المعدل	نظــام رقـــم (۲۱) لسنة ۱۹۹۱
	ين ثييين الوزراء	رهام رفام (۱۰۰)
1154	5 05 0	أمرا دفاع رقم (۲۸ و ۲۹) صادران -
		تصحيح خطأ مطبعي

あだいがを

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

خدالمبير للنك للكراك الملكة للغلاونية المائمية

بمقتضى الفقرة ١ للبادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/٥/ ١٩٦٦

قانون رقم (۳۷) لسنة ١٩٦٦

قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية الموقت

00-

المادة ١ — يسمى هذا القانون الموقت (قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبساراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للميارات والالفاظ الواردة في هذا القانون المعساني المخصصة لها ادناه الا اذا دنت القرينة عسل خلاف ذلك .

- ١ تعنى لفظة والمملكة المملكة الاردنية الهاشمية
- ٢ تعنى لفظة « الحكومة » حكومة المملكة الار دنية الهاشمية
- ٣ تعنى عبارة والمصادر الطبيعية وجميع مصادر النروات الطبيعية غير الحية الفازية منها وغير الفازية التي ترجد على سطح الارض او في باطنها او في المياه الاقليمية او في البحار الداخلية او في الانهر وكذالك كافمة مصادر المياه السطحية والجوفية بما فيها الانهر والجساول والودبان والبحديرات والحزانات والبرك واليناييع ومياه المطر والبخار الطبيعي وكذلك كافمة المحادن وخاماتها والاحجار الكريمة وما في حكمها وكذلك الدرية والمراد الحجرية ومشتقائها المستعملة في اعمال البناء والرصف بما فيها المحادرة المستعملة لاغراض الزعرفة.
 - ٤ تعنى لفظة و السلطة و سلطة المصادر الطبيعية المؤسسة بموجب هذا القانون .
 - تعني عبارة و المجلس او مجلس الادارة ؛ مجلس ادارة سلطة المصادر الطبيعية .
- تعنى عبارة و نائب الرئيس و نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية المعين بمقتضى احكام هذا القانون.
- ١ تعني لفظة : شخص : اي فرداردني بلغ سن الرشد وغير فاقد للاهلية القانونية وكالملك اي عل
 تجاري او شركة او جمعية او نقابة او مؤسسة او فرية او بلدية او مصلحة حكومية او ايسة هيئة لها صفة قانونية .

٨ ـ تعنى عبارة ١ الحوض المائي ١ القطاع الجغرافي في المملكة الذي يغلي النهر او الرافد والمساه
 الجوفية والذي يحدد كالمك بمقتضى احكام هذا القانون .

إ ـ تعنى عبارة « المنطقة المائية » المنطقة التي تحدد كذلك داخـــل حدود حوض مــــائي بمقتضى
 إحكام هذ القانون .

١٠ تعني عبارة و القوة الكهرمائية ، جميع القوى التي يمكن ان تستنبط من المياه وتستعمل في تحريك
 الالآت و توليد الكهرباء وغير ذلك من اعمال التحريك .

 ١١ تعني لفظة و التلوث ، تغيير خواص المياه الطبيعية او الكياوية او الاحيائية الى درجة أعد او قد تحد من صلاحياتها للاستعبال .

١٢ – تعنى لفظة ۽ ري ۽ استعبال الماء في الاراضي من اجل غايات زراعية .

به تعني عبارة و منطقة ري » اي منطقة تعلن عنها السلطة بانها منطقة ري وتتوفر فيها كميات من المياه
 يمكن الاستفادة منها اقتصاديا .

١٤ تعني عبارة و منطقة المشروع و منطقة مشروع قناة الغور الشرقية المبينة طلى الحارطة رقم ل ى م/
 ١٨/١ المربوطة نسخة اصلية عنها بهذا القانون والتي تعتبر جزءا منه واية منطقة اخرى يقرر مجلس الوزراء من آن لآخراً يتنسب من السلطة انها داخله ضمنها وتكون مشروعا قائما بلداته .

٥١ تعني عبارة و مشروع الري » اي قناة او سد او خندق او بجرى ماه جار او مجفف او ضفة او جسمي عبارة و مشروع الري » اي قناة او دو اسطة لاستخراج المياه او رومها او دومها بحسر او عبارة او بناء انتظيم لمله او تحويله او به الله ورومه ونقله واستعباله من اجرا غابات الري او عمل فرعي من اي نوع مستعمل للحصول على الماء ورفعه ونقله واستعباله من اجرا غابات الري

١٦ تعني عبارة و جدول توزيع المياه ، السجل الذي يعين فيه مقدار حصص المياه المخصصة لقطائ
 ١٧ أض. المذكر رة فيه .

١٧ تعني عبارة و تصنيف الاراضي و فيا يختص منطقة مشروع قناة الغور الشرقية النصنيف الرسمي المرصوف في المجلد الثالث من التقرير العام لمشروع البرصوك ووادي الاردن لسنة ١٤٥٥ ، أو اي تصنيف لاحق تقر و المسلطة للاراضي المشمولة بالتصنيف المشار اليه اعلاه أو للاراضي إلى تغيرت معالمها بعد ذلك التصنيف نتيجة لاعمال التخطيط الفنية التي قامت بها السلطة أو لاية عوامل اخرى اما فيا يتعلن بمشاريع الري الاخرى خارج منطقة مشروع قناة الغور الشرقية فهو التصنيف السلمية تقره السلطة أو للتعديدات التي تجريها عليه .

۱۸ - تعني عبارة , الوحدة او الوحدة الزراعية ، قطعة ارض روي من مباد منطقة المشروع او غيره عينت حدودها او تعين السلطة حدودها كوحدة واحدة .

١٩ تعيى لفظة و العائلة ، او و العائلة المزارعة و كافة افراد العائلة اللين يعالون مجتمعين تحت ادارة فرد واحد سواء اكانوا من اصوله ام فروعه وزوجته وزوجات فروعه وخدمهم واقربائه وأي شخص آخر يكون الفرد مسؤولا شرعا عن ادارة شؤونه واعائته .

٧٠- تعني لفظة و المستأجر ۽ السلطة في منطقة المشروع او غيرها وكذلك المرارع الممتهن الذي نوافق السلطة على ان يستأجر من آخرين وحدة زراعية واحدة بموجب احكام هذا الفانون .



The state of the s

- ٢٦ تعني و لفظة المؤجر الشخص او الاشخاص المسجلة باسمهم او باسحأتهم بموجب احكام هـــــا.
 التناؤن قطعة ارض او قطع اراض او حصص منها نقع ضمن منطقة المشروع او اية منطقة غيرها واجرت بموجب احكام هذا القانون .
- ٢٢ تعني عبارة (المستأجر الفرعي ، الشخص او الاشخاص الذين يستــأجرون من المستأجر وحــــدة زراعية بموجب احكام هذا القانون .
- ٣٣ تعني لفظة و التحري ، اي بخشاو مسح جوي او ارض في اية منطقة يخددها بحوافقة نائب الرئيس بقصد النا كد من وجود المعادن او المواد الحجرية فيها ، ويشمل التحري كذلك الاستطلاع وكل ما يتعلق به من دراسات اقتصادية وفئية وجيولوجية .
- ٢٤. تعنى (لفظة التنقيب » اي عمل يتعلق بالبحث والتحري والتنقيب عن منعادن والمواد الحجريسة بقصد النئيت من وجودها ومعرفة كياتها ونوعيتها بما في ذلك الحفر والتحليل والسدواسات التفصيلية الملاؤمسة.
- ٢٥- تعنى لفظة , الاكتشاف يا الاعلان عن وجود معدن او معادن بكيات قابلة للاستغلال يقدمانائب
 الرئيس من قبل المكتشف في موقع بعين على الحرائط الفنية المقرره ، بعد الحصول على تصاريح
 بالتحرى او التنقيب عن المعادن من السلطة المختصة .
- ٢٦ تعنى لفظة « منجم ؛ اي مكان تجري فيه اية عملية تعدين بقصد استخراج المواد الطبيعية الحام.
 - ٢٧ تعتي لفظة « مقلع ، اي مكـان يجري فيه العمل بقصد قلع الحجارة او مشتقاتها .
- ٢٨ تعنى لفظة و معادن وجميع المواد الطبيعية الخام ذات القيمة الاقتصادية باستثناء النفط والفار الطبار الطبيعي والمسواد الحجريسة او مشتقاتها المتعلقة في البنساء او رصف الطرق ومواد الزخرفة كالجرائيت والرخام .
- ٢٩- تعني عبارة، عمليات التعدين او مرافق التعدين ؛اي عمل ضروري لاستخراج واستخلاص المعادن الحجرية او مشتقاتها او اي اجراء يتعلق بلنك وتشمل حضو وبناء الانفاق واقنية المياه والحزاقات والسدود والمصارف والصهاريج وكلمك إنشاء الحليوط الحديدية ومد الانابيب وتركيب الالآت وتشييد المباني سواء اكانت لعمليات استخراج او لسكن المستخدمين وكلمك استثمار المصادن وتحديد ها وعدادها التند بن.
- ٣٠ تعني لفظة و الاراضي أ جميع الواع الاراضي المبينة في قوانين وانظمة الاراضي المرعية الاجراء
 وجميع المياه الاقليمية والمنابع والانهر واليحار المداخلية .
- ٣١- تعنى عبارة « حامل تصريح التحري او رخصة التنقيب او شهادة الاكتشاف او حق التعسدين الشخص الذي منح له ذلك الصريح او الرخصة او الشهادة او الحق ، وتشمل هذه العبارة ايضا كل من منح تصريحا او رخصة او شهادة او حقا، اما بكاماه او قسيامنه بطريق الارث والتحويل الوات التناول او باية طريقة النوى :

- ٣٧_ تعني لفظة و التصرف: التصرف بالارض او بالماء او بكليهما بموجب سند تسجيل وتعني لفظـــة و المتصرف ، مايلي :
- أ) الشخص او الاشخاص المسجلة باسمه او باسمامهم الارض او الماء او كلاهما بموجب سنساء تسجيل على انه يحق السلطة في حالة وجود اكر من شخص بحملون بالاشتراك سند تسجيل ان تعتبر هم جميعا او إيا منهم كما لو كانوا متصرفا واحدا بالنسة لغايات التخصيص.
- ب) مستأجر او مستأجرى اراضي للدولة بمرجب عقد قانوني مدته لا تقـــل عن ثلاث سنوات متواصلة اذا اقتمت السلطة بانه قــــام باعمال انشائية نتج عنها زيادة ملحوظة في الانتــــاج السنوى للارض المؤجرة .
- ج) المزارع او المزارعين الذين قاموا بغرس الاشجار في اراضي الشخص او الاشخاص المسجلة باسمه او باسمام تلك الارض بموجب سند تسجيل اذا اقتنعت السلطة بان الغرس قسد تم يمو افقة صاحب الارض الحطية او العرفية وفي هذه الحالة بحق للسلطة توخيا لمصلحة الانتاج ان تعجر بان المزارع قد حل محل صاحب الارض في الحصة التي خصصت بموجب الانفاق للمزارع وفي حالة كون الغراس مملوكة بالاشتراك بين صاحب الارض والمزارع فيعتسير الطرفان كما لو كانا متصرفا واحدا .
- د) المستأجر او المستأجرين بموجب عقد قانوني تزيد مدته على خمس عشرة صنة متواصلة وفي
 هذه الحالة بحل المستأجر محل صاحب الارض المستأجرة بالنسبة لتخصيص .
- ه) في جميع حالات التصرف الواردة اعلاه تجري تسوية الحقوق بين الطرفين بالطربةة الستى
 يقررها مجلس السلطة ويكون قراره قطعيا وغير خاضع لاية طريقة من طرق الطعن .
- ٣٣- تعني لفظة « مزارع » الشخص الذي يمنهن الزراعة لتأمين معيشته ويستغل اراضي الغسير بنفسه ضمن منطقة المشروع او غيرها عن طريق الايجار او المزارعة او يعمل نظر اجر .
- ٣٤_ تعني عبارة . المواقع الأثرية » اي موقع تاريني يعلن عنه باله كذلك حسب قامون الآثار القديمة المرعى لاجراء من وقت الى آخر .
- تعني عبارة و الاماكن المقدسة و اي مكان مقدس او بناء ديني او موقع تشرف عليه اية دبئــة
 دينية و فقا للقوانين والانظمة المرعية .
- ٣٩– تعني هبارة (السياسة المائية (السياسة التي يقرها مجلس الوزراء المحافظة عسمل الحقوق الطبيعية والسياسية من مصادر المياه واستعمالاتها ومشاريعها في المعلكة .
- المادة " أ تؤسس بموجب هذا القانون سلطة تدعى و سلطة المصادر الطبيعة ٥ يعهد البب بمسؤولية تخطيط و تصميم وانشاء وادارة وصيانة مشاريع مياه الشرب ومشاريع الري وتطويرها واستغلاما والقيام بكافة الاعمال المتعلقة بها وكلمك تسوية الخلافات التي تنشأ من جراء استعال مصادر الميساء في مناطق مشاريع الري الموكولة البها وكلمك مسح وتصنيف الذرية واستعملاح الاراضي الى الحد الذي تراه مناسبا وتقسيم هذاه الاراضي الى وحداث زراعية ضمن مناطق مشاريع الري الموكولة البها وكلمك تطوير الزراعية وتحديد النمط الزراعي وتطبيق سياسة الحكومة المائية في مناطق مشاويع اللها وكلمك تطوير الزراعة وتحديد النمط الزراعي وتطبيق سياسة الحكومة المائية في مناطق مشاويع



1 – وكيل وزارة الزراعة

ه _ وكيل وزارة الداخلية الشؤون البلدية والقروية

٦ _ مدير الاراضي والمساحة

٧ _ ممثل ينتدبه مجلس الاعمار

بـ يتوفر النصاب القانوني للجلسات بمحضور خمسة اعضاء على الاقل وتتخد القرارات بأكرية لاتقل
 عن خمسة اعضاء من الحاضرين واذا تساوت الاصوات بكون الرئيس صوت مرجح .

جـ ينتمع المجلس برئاسة الرئيس وفي حالة غيابه برأسها نائب الرئيس وفي حالة غيابهما يختار المجلس
 رئيس مؤقنا للجلسة .

د – للمجلس أن يستدعي خبراء أو مستثارين أو موظفين أو مراقبين للاستثناس بآرائههم لحضور
 اجناعاته أذا رأى ذلك مناسبا دون أن يكون لهم حق التصويث .

المادة ١١ ـ أ ـ يتفاضى كل عضو من اعضاء المجلس مكافأة قدرها خمسة دنافير عن كل جلسة بمخسرها ويوقع على قراراتها على ان لا يتجاوز ما يتقاضاه العضو مبلغ ماثمي دينار في السنة الواحدة .

ب لا يحق لاي عضو من اعضاء المجلس او اي موظف من موظفي السلطة ان يجني رجماً من اي مشروع من مشاريع السلطة او من اي مشروع او مصدر دي علاقة بها ، ان يعمل في تلك المشاريع او يستفيد منها بأي وجه آخر باستثناء ما يتقاضاه من رواتب او مكافآت ضمين الحدود المشاريع او ستفيد منها صراحة في هذا القانون او في اية انظمة صادرة بمقتضاه .

المادة ١٧ ـ أ ـ يعين مجلس الوزراء بتنسيب من مجلس الادارة مديرا عاما للسلطة على ان يكون مهندماً متخرجاً من احدى الكايات الهندسية المعرف بها وان تتوفر فيه المؤهلات والحيرات الستي يرى مجلس الوزراء ضرورة توفرها فيه كما يعين مجلس الوزراء راتب وشروط استخدام المدير العام بتنسيب

ب. يمارس المدير العام الصلاحيات التي يخولها اليه نائب رئيس السلطة في تنظيم السلطة وادارة اعمالها و تنظيم مكاتبها واجهزتها ومع عسدم الاخلال بذلك لسه ان بمسارس الصلاحيات ويقسوم و المدارة المالة المالة المسالمة ا

۲ _ تنفید قرارات المجلس ۶

الري بما فيها منطقة المشروع الواقعة تحت ادارة الساطة او تطويرها حسب اوضاع هلــــ المناطق من حيث التربة والمناخ وغير ذلك من الاعتبارات الفنية .

ويعهد المالسلطة بمسؤولية اجراء التحريات والدراسات الجيولوجية الاقتصاديةاللازمة للروات المعدنية والاشراف الفني على طرق تعدينها واستغلالها واستغلالها بموجب احكام هذا القانون .

ب ـ بستثنى من احكام الفقرة (أ) اعلاه الاعمال العائدة للمؤسسة الاقليميه الاردنية لاستغلال مساه تهر الاردن وروافاه بمرجب احكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٥ في حوض الاردن .

ج تحل السلطة اداريا وماليا وفنيا وتشريعيا محل سلطة ثناة الغور الشرقية وسلطة المباه المركزية ودائرة الإيجاث الجيولوجية والتعدين والسلطة ان تحتفظ بمن بيارمها من ووظفي ومستخدمي السلطات والدوائر المذكورة بقرار من مجلس السلطة مع المخافظة على حقوقهم المكتبية بموجب القوانسين والانظمة التي كانت تطبق عليهم في هذه السلطات والدوائر وكذلك حقوق من تستخني السلطة عن خدماتهم في انتعويض عليهم او في اية حقوق اخرى لهم .

د _ نحول الى السلطة جميع موجودات سلطة قناة الغور الشرقية وسلطة المياد المركزية ودائرة الإبجاث الجيولوجية والتعدين.

الدة ٤ – تنستم السلطة بشخصية اعتبارية مستقلة لما ان تستأجر وان تشري وان تمتلك الاحسوال المنقولة وغسير الممقولة ولها ان تبرم العقود وتقم الدعاوى القضائية وترفعها باسمها ولها ان تنب عنهما في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاي غرض آخر احد موظفي النيابات العامة او ان تعين وكيلا خاصا لها من جهاز السلطة او من خارجها .

المادة ٥ ـ ترتبط السلطة برئيس الوزراء ويكون رئيس الوزراء رئيساً لها .

المادة ٦ – يحق للسلطة باعتبارها هيئة حكومية مستقلة مشكلة العمل باسم وبالنيابة عن الحكومة الاردنية وبموجب هذا القانون ان تستفيد من جميع الهبات والايرادات والقروض والاعتبادات واية وسائل مالية اخسرى محلية تتيسر لاعمالها ومشاريعها ولها ان تستدين عن طريق الرهن او بيع السندات المالية او اية وسائل قد تتيسر لحا من الايرادات – المتوقعة لاي من مشاريعها .

المادة ٨ _ يعين نائب لرئيس السلطة براتب ومرتبة وزير وبقرار من مجلس الوزراء وموافقة جلالة الملك ويكون مسؤولا عن تخطيط وتضيذ سياسة السلطة العامة وادارة كافة شؤونها وتكون له الصلاحيات الممنوحـــة للوزير في وزارته وبحق لنائب الرئيس ان يفوض للمدير العام او الى اي موظف او مستخدم في السلطة اي من صلاحياته حسب مقتضيات العمل :

المادة ٩ ــ يؤلف مجلس ادارة السلطة من رئيس الوزراء رئيساً وعضوية : ــ

1 - نائب رئيس السلطة

٢ – مدير مؤسسة الاقراض الزراعي



- تنسيق العمل في جميع مشاريع السلطة وتأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع دوار
 واقسام ووحدات السلطة.
- خفظ السجلات اللازمة لبيان اعمال وموجودات ومطلوبات واير ادات ومصر وفات السلطة واعداد البيانات الحسابية السنوية وتقديمها المجلس .
- اعداد التقارير التي يتوجب على مجلس الادارة ان يقدمها الى مجلس الوزراء بمقتضى احكام
 هـــذا القانون .
 - ٦) ادارة شؤون موظفي ومستخدمي وعمال السلطة .
 - ٧ ﴾ وضع مشاريع يالانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ورفعها المجلس.
- المادة ١٣ يعين المجلس بتنسيب من ناقب الرئيس مديرى دوائر ورؤساء اقسام السلطة على ان يكون مديرو الدوائر النتية منهم من ذوى الاختصاص ويفضل ان يكونوا قد مارسوا اعمسال تخصصهم وتعملوا مسؤولياتها . ويحدد المجلس راتب وشروط استخدام كل منهم ويمارس مديرو الدوائر ورؤساء الاقسام الصلاحيات ويقومون بالواجبات التي يعينها لحم نائب الرئيس .

المادة ١٤ ــ تكون السلطة مسؤولة عن :

- أ _ وضع سياسة مائية للمملكة ورفعها الى مجلس الوزراء الافرارها على ان يكون هـ ف هذه السياسة في الدرجة الاولى المحافظة على حقوق المملكة الطبيعية والسياسية في مصادر المياه وتنميتها والمحافظة علي عليها وصيانتها في سبيل الاستفادة منها فختلف الاغراض وذلك كله من اجل و في المستوى الاقتصادي والاجهاعي والصحى في المملكة .
- وضع سياسة لتطوير واستغلال الثروات المعدنية والحيجرية في المملكة بالتعاون مع الجهات المعنية ورفعها الى مجلس الوزواء الاقرارها .
- ج استصلاح الاراضي ضمن مناطق مشاريع الرى وربها وتفسيمها الى وحدات زراعية حسب طبيعة المنطقة الطبوغرافية والمناخية ونوعية التربة والتعاون مع وزارة الزراعة في تحديد النمط الزراعي في كل منطقة وتطوير الزراعة فيها
- ح تتعاون السلطة مع وزارة الصحة في جميع الامور المشتر كــة ذات العلاقــة بالابحــث الاولية
 والدراسات الشمهيدية ذات العلاقة بالنواحي الصحية المتعلقة بالتخطيطات المقصلة بمشاريع الاسكان
 والرى وزراعة النبانات التي تطلب ترخيصا من وزارة الصحة وغير ذلك.
- م تنظم وتوجيه انشاء الآبار الارتوازية الحاصة والعامة والتنقيب عن مصادر المياه الجولهة عن طريق
 تسجيل جميع اصحاب الحفارات والجياعات التي تتولى حفر الآبار ووسائل الحفر والحصول على
 معلومات تتعلق بسجلات الحفر والمعلومات الاخرى المتعلقة بمركب الطبقات الارضية التي تتجمع
 فيها المياه ، ولا يسمع لاي شخص إن يقوم بعملية الحفر اذا لم يكن مسجلا لدى السلطة.
- و على السلطة مساعدة اللرى والبلدبات وتقديم الجده سات اليها ضمن امكاناتها التامين سكاتها باحتياجاتهم من المياه لاغراض الغرب والاستعبال المذيلي والشؤون البلدية كلك التخلص مسن المياه المؤدق ومياه الفيضانات والفضات والاستفادة منها على افضل وجه يمكن على ان تشمل هله الخلمات وضع التصاميم والمواصفات المبكات المياه والحياري والإشراف على تنفيذها وتقديم الارشادات الملازمة لعسيانها وإدارتها على افضل وجه يمكن وذلك بالتعاون مع وزارة السداخلية الشؤون المبلدة والقرومة

- تقديم الحدمات الفنية والاستشارية كليا امكن ذلك لاغراض التعدين وتشمل هـــــلـه الحدمات
 التخطيط والمواصفــــات والارشاد الفني بالنسبة لافضل المعــــــات والادوات ووسائـــــل الادارة
 والتمويل والصيانة وغير ذلك .
- تحضير تقاربر دقيقة بشأن مشاريع المياه والمعادن المقرر تنفيذها ووضع خطة لتنفيذها وبيان
 تكالفها وسائر الامور المتعلقة بها.
- ط _ اتخاذ التدابير لانشاء وتضيد مشاريع المياه والمادن التي تم ادراج غصصات لها في ميزانية السلطة او التي توفر له الامكانيات المالية على وجه ترضى به السلطة .
 - ى ــ اية صَلاحيات او مسؤوليات اخرى يعهد اليها بها مجلس الوزراء .
- المادة ١٥ يكون للسلطة ملاكها الحاص من الموظفين وتسرى على المصنفين منهم احكام قانون التقاعد المدني رقم ٢٥ المدني رقم ٢٤ السنة ١٩٥٩ والتعديلات التي طرآت وتطرأ عليه كما وتطبق عليهم احكام نظام الحلامة المدنيــة رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يطل عله ١١ ما الموظفون غير المصنفين والمستخلمون فيكونالسلطة نظام خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون يقرر كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم ودرجاتهم وعزلم واتهاء خدماتهم وتحديد الامرو الادارية المتعلقة بهم على أن يرعى ذلك النظام شروط الاستخدام في المؤسسات الحكومية الاخرى قدر الامكان .
- المادة ١٦ أ للسلطة كامل الصلاحيات فيما يتعلق بتخصيص واستعمال لملياه الجوفيةوالسطحيةالتي يجرى تطويرهما دائد أف السلطة
 - ب ـــ لا يجوز تحويل المياه من حوض مائي الى خارجه .
- المادة ١٧ لا يجوز السلطة ان تحول المياه من منطقة ءالية الى اخرى داخل الحوض الا بموافقة بجلس الوزراء وبعد دراسة وتقدير مستفيضين لحاجة تلك المنطقة لمصدر المياه المقترح تغيير منطقة الاستفادة منه والفوائد التي تجين منسه .
- المادة ١٨ يجرى تقسيم المملكة لاغراض هذا القانون بناء على تنسيب السلطة وموافقة مجلس الوزراء الى تطاعات جغرافية يسمي كل منها (حوض مائي) ويقسم كل حوض مائي الى اجزاء يسمى كل منها (منطقة مائية) ويعلن عنها في الجريدة الرسمية :
- المادة 19 للسلطة حق الاستملاك والحيازة الفورية للاراضي او حصص الماء او كليها الواقعة ضمن منطقة المشروع او اية منطقة مشروع رى اخرى اذا اقتضت الفرورة ذلك واية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالارض او الماء اما يطريق الاسقيلاء المطلق مقابل التعويض او الايجار المعدة التي براها مناسبة ولما حق تحديدالايجار لاية مدة او مدد اخرى قد براها السلطة ضرورية وتنفيذا لهذا الغرض يتبع الترتيب الآتي في تقدير قم او بدلات الاراضي والمياه وما عليها التي يتقرر الاستيلاء عليها .
- أ ــ يمرى تقدير قيم الاراضي او حصص الماء او كليهها او اية حقوق انتفاع بهها او تقسدير بدلات الإيمار من قبل لجنة تسمى لجنة تقدير الاراضي قوامها قاض ينتدبه الحملس القضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس عمكة بداية رئيسا وعضوية اثنين آخرين من ذوي الحمرة يعينها بجلس الوزراء بتنسيب من السلطة والسلطة ان تستصدر نظاما تنقيد به اللجنة او اللجان لتخدين قيم الاراضي والاشجار والمياه واية اموال منقولة او غير منقولة .



ب ح على هذه اللجنة ان تجري الكشف على الاراضي او حصص الماء المستول عليها وتقدير قيمتها.ولهذه اللجان ان تستأدس برأى اية هيئة او رأى اي فرد الوصول الى مقدار قيم الاراضى. يقطع النظر عن اي ارتفاع في اسعار الاراضى نتج عن انشاء مشروع قناة الغور الشرقية او غيرها من مشاريع الرى المنفذة او التي ستنفذ او غيرها من مشاريع اخرتر لاندخل تحت الرى وأن تصدر بعد ذلك قرادات النقدير بالاكثرية .

- ج على رئيس لجنة التقدير ان يعان قرارات اللجنة بالتقدير لدة خدسة عشر يوما في على بارز في القرية التي تقع فيها الاراضي والمياه المستولى عليها وتسلم نسخة عنها لنائب الرئيس واخرى لمحتار القريسة ويحق للسلطة ولكل متصرف ان يعترض على قرار اللهجنة بالتقدير خلال خدسة عشر يوما مسن تاريخ انتهاء مدة الاعلان واذا انقضت تلك المدة بلم يقدم اعتراض على التقدير يعتبر التقدير قطعيا وتحال الى السلطة جميع الحالات التي تؤدني الى اختلاف النيم التقديرية للاشجسار والمؤروعات الموسمية والابنية في الفترة الواقعة بعد التقدير الاول ووقت تسليم الوحدات الى المائيكن الجدد على السلطة ان تشكل لجنة او جانا خاصة لمذه الناية وتعتبر قرارات السلطة يصددها دازمة لجميع المائين
- م. عقدم الاعتراض الى لجنة استثنافية قوامها قاض يتندبه الجلس القضائي لا تقل درجته عسن درجة رئيس محكمة الاستثناف رئيسا واثنين آخرين يعنهسا بجلس الوزراء بناء على تنسيب من السلطة .
- م الجنة الاستثنافية لدى النظر في اي اعراض قسدم لها اذا رأت ذلك مناسبا ان تذهب الى موقسع الاراضي او حصص الماء المعرض على تقديرها وان نجرى الكشف عليها ولها ان تستأنس برأي من ترى فائدة من خبرته وان تدقق ابة وثائق او مستندات من اجل الوصول الى القيم الحقيقية للاراضي او حصص الماء او الحقوق الاخرى شرط ان لايؤخذ بعينالاعتبار اي ارتفاع في الاسعار نتج عن المشروع وان تصدر القرار اللازم ويكون قرارها قطمياسو امصدر بالاجاع او بالاكرية.
- و بيب على المعترض عند تقديمه استدعاء الاعتراض ان يودع لدى عاسب مالية القضاء مبلغ خمسة دنائير اردئية كامانة عن كل قطعة معرض على تقديرها فساذا رد اعتراضه يعتبر مبلسخ الثامين ايرادا لحساب السلطة اما اذا ظهر انه عن في الاعتراض فيرد مبلغ الثامين لدافعه ويكون عسام دفع التأمين موجبا لرد الاعتراض.
- ز تعتبر القيم المقدرة للاراضي او حصص الماء او الحقوق الاخرى المستولى عليها قيا رأسمالية ثابتة ف المشروع وتسجل هذه القيم لدى السلطة في سجلات خاصة وتعتبر مازمة لكافة الاشخاص.
- ح على مدير دائرة الاراضي والمساحة حـــال استلامه اشعارا من السلطة أن يقوم باعــــداد خرالط كادسترائية لمنطقة المشروع ومنطقة أي مشروع ري مبينا عليها حدود الوحدات والاقتية الرئيسية وشبكات التوزيع وكافة الرافق العامة والحاصة حسبا عينتها السلطة وبالغاء كافــة قيود التسجيل السابقة وان يصلو سندات جديدة باسماء اصحاب الاراضي السابقين المخصصة لهم وحدات ضمن منطقة المشروع أو غيرها من مناطق مشاريع الري معفاة من الرسوم والطوابح واصدار سندات لتسجيل معفاة من الرسوم والطوابح واصدار سندات لتسجيل معفاة من الرسوم والطوابح على الاستيلاء عليها بالاستناد لاحكام هذا القانون. وتعفى السلطة من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضي المبينة بالاستناد لاحكام هذا القانون. وتعفى السلطة من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضي المبينة

في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ ، او اي تعديل/لاحق له وكذاك تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلصق على هلمه المعاملات كما وتعفى السلطة من رسوم الاعتراض او اية رسوم اخرى .

- ط ـ السلطة حق شراء ابة ارض من المتصرف الذي يرغب في بيت حقوق تصرفه في الوحدة كليسا ويشترط في إذلك أن لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه الداطة على القيمة المقدود لها من قبل لجنسة التقدير مضافا اليها قيمة التحسنات التي احدثت عليها بمجهوده الخاص بعد تخصيصها له او مخصوما منها قيمة النقص الذي طرأ على الوحدة كتنيجة لاهمال المتصرف او لاية اسباب اخرى واذا لم تشتر السلطة الوحدة الزراعيه فللمتصرف حق بيع وحدته الزراعية بحرافقة السلطة الى اي مزارع عن لا يملكون وحدات زراعية في تلك المنطقة في من احكام هذا القانون ويكون قراد السلطة في حالة الرفض عرضة للطعن امام محكمة العدل العليا .
- ي يحوز المتصرفين المسجلة انا رغبت في دناك الوحدات التي لا يرغبين في استغلاما النمرة لا تزيد القانون ان يؤجروا السلطة اذا رغبت في دناك الوحدات التي لا يرغبين في استغلاما النمرة لا تزيد عن (٣٣) سنة (قابلة التجديد بطلب من السلطة لاية مدة او مدد اخرى تراها السلطة مناسبة) بيدل إعيار يتفق عليه بين السلطة والمتصرف وعلى المستأجر ان يتحمل اتحان المياه . فاذا لم تستأجر السلطة فيلميتصرف بحوافقة السلطة تأجسير الوحدة الزراعية لاي مزارع آخسر بحن لا يملكون او يتصرفون بوحدة او وحدات زراعية في منطقة مشروع الري ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضة الطمن ، امام عكمة العدل العليا وكذاك الدؤجر ان يبيع الارض المؤجرة السلطة الى السلطة أن الى الي و وت خلال مدة الايمار اذا رغب السلطة في ذلك بثمن يتفق عليه .
- ك كافة الديون والفرائب والرسوم والامــوال الاميرية ونفقات مشاويسع الري الصغيرة للاودية الجانبية التي قامت بهـــا الحكومة وغير ها من الديون المستحقة على اية ارض تقــع ضمن منطقة المستحقة على اية ارض تقــع ضمن منطقة المستحقة المستحق المستحقة المستحققة المستحقة المستحقة

المادة ٢٠ ــ تحدد السلطة الوحدات الزراعية في منطقة المشروع على الوجه التالي :

أ ــ عند تعيين مساحة الوحدات الزراعية المروبه واشكالها يجب ان يكون الحد الادنى لمساحة الوحدة الواحدة (٣٠) دونما تقريبا من الصنف الثالث الواحدة (٣٠) دونما تقريبا من الصنف الثالث ويكون الحد الاحسلي لمساحة الوحدة (٢٠٠) دونم تحت الري ولا يجوز بأي حال من الاحوال تجزئة ابة وحدة زراعية أو افرازها الى قطع متعددة تقل مساحة اي منها من الحد الادنى المعين في هده التقرة .



 بـ اذا كان المتصرف اراض في منطقة المشروع تبلغ مساحتها ثلاثين دونماً او اكثر فعلى السلطة ان تفصص له اراضي في منطقة المشروع بحسب النسب النالية مع اعتبار المتصرف اذا كان ذلك ممكنا احق من غيره بالوحدة التي يقع فيها من ارضه ما لا يقل عن (٢٠٪) من مساحة الوحدة الجلديدة.

عدد الدونمسات القابلة للري والجاري عسدد الدونمات المروية الواجب تخصيصها الصرف التصرف بها قبل المشروع

0.-4.

1..--01

تخصيص مساحة قدرها (٥٠) دونما زائد (٢٥٪) من المساحة الزائدة من (٥٠) دونما تخصص مساحة قدرها (٢٢ درنما زائدا (١٧٪) من المساحة الزائدة عزر (١٠٠) دونم.

تخصيص المساحة كاملة .

۲۰۰۱ فما فوق

تخصص مساحة قدرها (۲۰۰) دونم وخق السلطة بموافقة مجلس الوزراء ان لا تتقيد باحكام هذه المادة بالنسبة للاراضي المشجرة كليا او جزئياً من حيث المساحات الواجب تخصيصهاالمتصرف او المتصرفين حسيا تقضيه مصلحة المشروع .

تسري احكام هذه المادة على التحديصات التي تمت بموجب قانون سلطة قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ اذا زادت محمصات المتصرف الواحد عن مائتي دوم وكانت هسله الزيادة لا تتعارض مسع التقسيم الذي للوحدات المحصصة.

جـــ اذاكان المتصرف يتصرف باقل من (٣٠) دونما فيجوز السلطة ان تبيــع او تؤجر المتصرف ارضا اضافيه بميث لا تقل مساحة الوحدة المخصصة له عن (٣٠) دونما تقريب اذا كانت من الصنف الثالث وذلك في حدود الامكان.

- يجب ان لا تتجاوز مساحقالوحدةالواجدة التي تبيعها السلطة اوتؤجرها للفرد او العائله الواحدة عن
 ١ ٣٠ درتما من اراضي الصنف الاول او الثاني .

٢) • ٥ دو تما تقريباً من اراضي الصنف الثالث الا يقرار من السلطة .
وفي حاله اختلاف اصناف الاراضي في وحدة واحدة يعتبر الدوتم الواحد من الصنف بن الاول
والثاني معادلاً لدوم وسيمة اعشار الدوتم من الصنف الثالث

من اجل تنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتوافق مع الشبكة الجانبية وشبكة التوزيع تفاديا لاحداث
 وحداث صغيرة و طير متناسقة الشكل وفي الحالات المستمصية من الناحية الفنية يحق لنائب الرئيس
 بحوافقة مجلس السلطة في كل حالة ان لا يقيد بالمساحة المقروة

عند وفاة المتصرف او المستاجر الفرعي تنتقل حقوقه في الوحدة الزراعية الى ورثته على ان لا تقل
 الوحدة الزراعية عن الحد الادنى المنصوص عليه بموجب احكام هذا القالون .

ز — اذا لم يتقدم المتصرف خلال المدة المحددة بطلب تخصيص وحدات زراعية له فيحق السلطة عدم التقيد باحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ولما أن تتخد ما تراه مناسبا من الاجراءات من حيث التخصيص او غيره وتعتبر القرارات التي الخدن في جميع الحالات المنصوص عنها في المادةالثامنة من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ بانها قرارات قطعية وصحيحه.

المادة ٢١ – أ ـ تقوم السلطة بتعيين حدود الوحدات الزراعية في منطقة المشروع ومناطق مشساويع الري الاخوى حسبا يقرره مجلس الادارة وكالملك تثبيتها على الحرائط بالمقايس لملائمة مراعبة في ذلك الاعتبارات الفنية والاقتصادية لشبكات الرى وشبكات التوزيع ولا يتجوز تغيير حدود هساء الوحدات الا بحوافقة السلطة .

ب وتقوم السلطة بتعيين مساحات الوحامات الزراعية في مناطق مشاريع الري خارج منطقة المشروع
 حسما يقرره مجاس السلطة بموافقة مجلس الوزراء

المادة ٢٧ ــ لا يباع أو يؤجر للعائلة الواحدة أو الفرد الواحد اكثر من وحدة زراعية واحمدة في منتلقة المشروع أو في اي من مناطق مشاريع الرى الاخرى .

المادة ٢٣ ــ لجان انتقاء المزارعين في منطقة المشروع وغير ها من مناطق مشاريع الرى .

أ على السلطة ان تعين لجنة او لجان تسمى و لجان انتضاء المزارعين ، تتألف كل لجنة من احسد موظفي السلطة رئيساً ومن عضوين آخرين احدهما من المزارعين من ذوي الحبرة في منطقة ممشروع الري المنوى تخصيص الوحدات فيه وتتسولى هذه اللجان اختيار المزارعين الرحسات الزراعية ضمين منطقة المشروع ومناطق مشاريح الري الاخرى وتكون قراراتها بالاجساع الريالا تحرية ويحق للسلطة تعديل قرارات هذه اللجان وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (ه) من المادة (۲) من هذا القابل في غيض منطقة المشروع ويكون قرار السلطة هذا قطعياً. كما يحق السلطة في حالة ظهور خطأ في تخصيص الوحدات او اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك العيدالنظر في غلى ان يقترن قرار السلطة بموافقة بجلس الوزراء .

ب على لجان انتقاء المزارعين مساعدة المتصرفين في اختيار الوحدات التي يجوز للسلطة ال تحسيمها لم يمرجب هذا القانون واذا لم يم الاختيار في خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ المتصرف المعارا من السلطة باستعدادها لتخصيص الوحدات له فيجوز للجنة ان تخصص له الوحدات التي براها ملائمة او ممتنع عن تخصيص اراضي او اي منها وفقا لاحكام المادة (١٩) من هذا الفانون ويكون قرار اللجنة قطعيا وملزما لجميع المغنين اذا القرن بحوافقة السلطة ولا يجوز المتصرف بيم وحداثه الى اي شخص آخر الا بموافقة السلطة .

ج – اذا ثبت السلطة أن أحد المتصرفين في منطقة المشروع أفرغ لاسم زوجته وأولاده الذين لا تنطبني
عليج أحكام الفقرة (١٣) من المادة ٢ من هذا القانون قبل مفي سنة اشهر من تاريخ ١٩٥٩/٣/١
فللسلطة أن تعتبر الزوجة والاولاد هم أفر أد كبير العائلة ويعتسير مجموع مساحة الاراضي التي
يتصرفون بها مجتمعين كانها بتصرف كبير العائلة ويخصص لهم مجتمعين وحدة أو وحدتان بالقدر
للمموح به في هذا القانون باعتبارهم عائلة مزارعة وأحدة تنطبق عليهم الفقرة (١٣) من المسادة

金がいいばめ

- (۲) من هذا القانون . اذا اتصلت ارض ضمن منطقة المشروع او ضمن او ايسة منطقة مشروع ري اخرى الى افراد عن طريق الارث ولا تزال تصرفهم مشاعة فتقسم فيا بينهم وتطبق بعد ذلك على كل منهم احكام هذا القانون من حيث التخصيص كما لو كان كل منهم متصرفا واحدا .
- د تمسم قيمة الوحدة او الوحدات الزراعية المخصصة للمتصرف من قيمة اراضيه الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة و فقا لاحكام الفقرة (ز) من المادة (۱۹) من هذا القانون واذا زادت قيمة الوحدة او الوحدات الزراعية المخصصة المنصرف عن قيمة اراضيه الرأسماليه فعليه كما على كل مزارع خصصت له وحدة زراعية وليس له قيمة وأسماليه ان يدفع للسلطة المبلغ المدن سه اما دفعة و احدة او على دفعات لا تريد على عشرين قسطا سنويا على ان لا يقل القسط الواحد عن خمسين دينارا وذلك حسما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤/ على الرصيد غير المدفوع عسلى ان يبينه مجلس السلطة .
- م. على السلطة أن تدفع المنصرف المبلغ المنتبي له من قيمة أراضيه الرأسمالية المسجلة في سجدات السلطة وفقا الاحكام الفقرة (ز) من المادة (١٩) من هذا الفانون كما أن عليها أن تدفع القيمة الرأسمالية لاراضي المنصرف ، الذي لم يخصص له وحدات زراعية أما دفعة واحدة أو على دفعات لا تريد على عشرة الساط سنوية حسما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤٪ على الرصيد غير المدفوع على أن يبذأ وقت استحقاق دفع الاقساط اعتبارا من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .
- و على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الاراضي القابلة الزي ضمن منطقة
 المشروع او اية منطقة مشروع ري اخرى على ان ثم الاولوية في الاختيار كالآني :
- - . في الدرجة الثانيـــة الى المزارعين المتهنين الذين يقيمون في منطقة المشروع .
 - في الدرجة الثالثـــة الى المزارعين الممتهنين من سكان القضاء.
 - في الدرجة الرابعـــة الى المزارعين المتهنين من سكان الاقضية الاخرى:
- ق. الدرجة الحامسة الى المتصرفين الدين يستغلون اواضيهم عن طريق التأجسير او المزارعة ضمن منطقة المشروع .
- ز لا تطبق الفقرة (و) اعلاه على المشاريع التي يقصد منها توطين العشام وفي مثل هذه المشاريع يم
 الاختيار بموجب نظام خاص تقره السلطة بموافقه مجلس الوزراء.
- للسلطة ان تؤجر الوحدات المسجلة باسمها او الوحدات المستأجرة لاسمها الى المستأجرين الفرهيين
 لمدة لا تريد على (٣٣) سنة قابلة للتجديد ولها حق لسخ عقد الايجار اذا ظهير لها ان المستأجر الفرعي لم يقم باستغلال الوحدة المؤجرة اله على الوجه المرضي
- ط. _ للسلطة الحق يتعيين الحد الاعلى لكية الماء التي تزودها المتصرفين حسب توافرها وتبما الزراحات القنائمة على الوحدات ومراقبة المياة وتوريدها وتوزيعها وتعيين تمنها ضمن مناطق مشاريع الري وبالتوقف عن تزويد المياه الوحدات الزراعية .
- ي ــ بالرغم نما جاء في اي قانون او نظام آخر لايجوز تنظيم عقود ايجار الوحدات الزراعيــة ضمن . . . منطقة المشروع او غيرها من مناطق مشاريع الري او تصديقها الا من قبل السلطة وكل عقد ينظم . خيلانا للمان معتبر باطلا .

- المادة ٢٤ ~ السلطة بمرافقة مجلس الوزراء تعيين مقدار المكافآت الواجب منحها الى رؤساه واعضاه اللجان المنصوص عنها في هذا القانون .
- المادة ٢٥ أ لسلطة ان تضع الترتيبات المتعلقة بكيفية استرداد الوحدات الزراعية وتأجيرها وبيمها وتعين مدة تحسين تلك الوحدات واستصلاحها واساليب صيافتها والاسباب الموجبة لالغاء عقود الايجار وكيفية منح القروض واستردادها ومواعيد دفع الاقساط النائجة عن جميع الوحدات الزراعيه وفقا للانظمة التي توضع لهذه الغاية .
- بـ المتصرفون والمستأجرون الفرعيون مكلفون بدفع الضرائب المتحققة عن الوحدات الزراعية بموجب
 القوانين النافذة المفعول .
- المادة ٢٦ أ السلطة ان تسترد جميع او بعض النفقات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على اي مشروع من مشاريعها من المتصرفين على اساس دونمات وحداثهم أثوراعية وبحسب نظـــام تستصدره السلطة لمــــذا الغرض .
- ب ــ تقدر السلطة مقدار نفقات صيانة اي مشروع وادارته والنفقات الفنية والادارية السنوية وتسترد من المتصرفين والمستأجرين الفرعيين حسب نظام تستصدوه السلطة لهذا الغرض .
- جـــ للسلطة ان تقوم بالدراسات الفنية والاقتصادية لتحسين موارد المياه وحالة النربة في منطقة الممروع او اي منطقة مشروع رى غيرها ولها حق اعادة تصنيف الاراضي اذا اتضح لها ان ذلك ضروري على ان تسترد نفقات هذه الدراسات وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .
- المادة ٢٧ _ على وزار قائر راحة والوزار او تالدوائر ذات الاختصاص بالتعاون مع سلطة المصادر الطبيعة كل ضمن حادد المكاناتها وسيقو المياتة والمختصاصاتها توجيه المرارعين في منطقة المشروع او اية منطقة مشروع وي غير ها ومساحلتهم في الامور الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والمصحية والقيام باية اعسال ماشرة تتعلق بالقروض الزراعية وانشاء الجمعيات التعاوية وتنظيم فضايا تصنيع المحاصل و تحقيقها والارشاد الزراعي وحفظ المربة وتطوير المزارع وانشاء المرارع الموذجية وتحسين وسائل الفلاحة وغير ذلك مما له علاقة برفع المستوى الزراعي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة المشروع .
- للادة ٢٨ ــ أ ــ لا يجوز لاي شخص ان يلوث مياه المملكة او ان يدخل لل هده المياه اية مسواد ملوثة يعلن عنها نائب الرئيس في الجريدة الرسمية بانها مواد تسبب تلويث هذه المياه بدون تصريح خطي منح السلطة ولا تصدر السلطة هذا التصريح الا بعد استشارة وزارة الصحة ويجب ان يعين في التصريح المذكور نوح المادة الملوثة والحد الاعلى نسبتها والاجراءات الوقالية الواجب انباعها .
- ب ــ يعاقب كل من يتجاوز التصريح الحطي المذكور في للفقرة السابقة بالعقوبة المنصوص عنها في المادة (١١) من هذا القانون ،
- للادة ٢٩ ليس في هذا المقانون ما يتعارض أو يلغي اية اتفاقيات قائمة دولية أو ذات صبغة دولية قائمة قبل صادور هذا القانون :



المادة ٣٠ ــ تعتبر من املاك الدولة العامة جميع المواد المعدنية التي توجد ضمن حدود اراضي المملكة الاردنية الهاشمية سواء اكانت على سطح الارض ام في باطنها ام في المياه الاقليمية والانهر والبحار الداخلية ولا يجسوز استغلالها او نقلها او الاتجاربها الا بعد اخذ موافقة نائب الرئيس ممقتضى احكامالقوانين والانظمة المعمول بها على ذلك بعد الحصول على حق تعدين في المنطقة المراد التعدين فيها .

المادة ٣١ ــ يعتبر التعدين منفعة عمومية ضمن المعنى المقصو دباي قانون او تشريع يتعلق باستملاك الأراضي للمنفعة العامة.

المادة ٣٢ ــ تنحصر الحقوق في معادن ابة منطقة من الارض منح فيها تصريح بالتحري او رخصة بالتنقيب او حق بالتعدين في المعادن الموجودة فيها ضمن حدودها العمومية ولا تشمل ما يتبقى من هذه المعادن او عروقها او شعبها في خارج تلك الحدود .

المادة ٣٣ – أ – لا يُحسوز منح تصريح بالتحري او رخصة بالتنقيب او حق التعدين بالاراضي الاميرية والمملوكة والموقوفة الا بعد موافقة اصحابها على ذلك . اذا لم يوافق مالك الارض او المتصرف بها على السهاح بالتحري او التنقيب او الاكتشاف او التعدين بارضه بحسن لنائب الرئيس بموافقة مجلس الوزراء أعطاء تصريح التحري او رخصة التنقيب او حق التعدين آذا وجد آن المصلحة العامة تقتضي مثل هذا الاجراء . واذا لم يوافق مالك الارض او المتصرف بها عسلي بيع ارضه او تأجيرها لصاحب تصريح التحري او رخصة التنقيب او حق التعدين مقابل بدل يتعق عليسه فيما بينهها ، يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر اعطاءه تعويضا عادلا من قبل طالب الرخصة الجديدة مقابل ثمن ارضه او بدل ایجارتهاکما یجوز له ان یقرر استملاکها وفاقا للقانون .

ب -- لا يجـــوز منح اي موظف او مستخدم مدنيا كان أم عسكريا تصريح تحري او رخصة تنقيب او شهادة اكتشاف او حق تعدين سواء اكان ذلك مباشرة او بالواسطة .

ج - ان تصريح التحري او التنقيب او حق التعدين المعطى بموجب هذا القانون لا يخســول صاحبه حق التحري والتنقيب والتعدين في المناطق المبينة ادناه الا بعد موافقة الجهات المعنية بالاشراف عليها: --

١ - المواقع الاثرية والاماكن المقدسة

٢ - المناطق الحرجة

٣ - اراضي السكك الحديدية

٤ - مناطق البلديات

اراضي خزانات وانابيب الياه والحارى.

المادة ٣٤ – تنقسم الاعمال المتعلقة باكتشاف واستغلال المعادن والمواد الحجرية بموجب احكمام هذا القانون الى المراحل التالية :_

١ – التحري

٢ - التقيب

٣ - الاكتشاف

التعدين ــ التعدين

المادة ٣٥ – أ – لنائب الرئيس ان يمنح تصريحاً بالتحري او رخ ـة بالتنقيب لاي شخص قدم طلبا اليه وبعد دفعه الرسوم ويستثنى من ذلك :

١ - اي شخص بقل عمره عن (٢٥) سنة

٢ - اي شخص ادين بجرم بموجب هذا القانوناو منح سابقا تصريحا او رخصة او حقا ثم صودر منه لاخلاله بشروطه او احكامه الا بعد اخذ موافقة مجلس الوزراء .

٣ ــ اي شخص لايستطيع اعطاء اداه كافية على انه بحمل المؤهلات الفنية الكافية في الجيولوجيا او هندسة النعدين شخصيا او بوساطة استخدام اخصائيين توافق عليهم السلطة وان الديه المال الكافي الذي يمكنه من القيام بالعمل المطلوب على أكمل وجه ويمكنه كداك من دفع أي تاويض بجب عايه دفعه عند مباشرة الصلاحيات المخولة له في التصريح المعطى له .

ب يقدم طلب التصريح بالتحري ورخصة التنقيب عن المعادن على النموذج السندي تقرره الساملة الى نائب الرئيس للحصول على موافقته وفق الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٦ - لاتمنح تصاريح التحرى او رخص التنقيب او حقوق التعدين للاجانب الا بموجب انفاقيات خاصــة يعقدها مجلس السلطة معهم بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٣٧ – لاتمنح تصارخ التحرى او رخص التنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي او حقوق استثبارها الا بمسوجب اتفاقيات خاصة يعقدها مجلس السلطة مع الطالب بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٣٨ _ كل.من.قام بالتنقيب بتصربح واكتشف معدنا بكميات تجارية وسجل اكتشافه لدى نائب الرئيس نعطى له ثهادة اكتفاف شهادة اكتشاف حسب النموذج اللين تقرره السلطة وتكون لسه الاولوية خسلال ستنين من تاريخ تلك الشهادة في الحصول على حقّ التعدين .

المادة ٣٩ ــ كل من قدم الى السلطه معلومات تؤدي الى اكتشاف معدن بكيات تجاريه تعطى له مكافأة مالية بموجب نظام تضعه السلطة وموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤٠ ـــ السلطة بموافقة مجلس الوزراء ان تصدر من وقت الى آخر الانظمة اللازمة لتحديد قيمة الرسوم الحاصة بتصاريح النحري ورخص التنقيب وشهادات الاكتشاف وحقوق التعدن والعواثد عسلي انتاج المعادن

المادة 21 ـــ (١) يكون لحامــــل رخصة التنقيب الحق المطلق بالتنقيب في الاراضي الواقعة ضمن المنطقة المعينه في رخصته ويجوز له استكمالا لذلك اجراء ما يلي : -

أ _ دخول هذه الاراضي مع وكلائه وعماله للتأكد من وجود معادن فيها او عدمه او لاغراض المسح الطوبوغرافي او الجيولوجي للمنطقة .

ب ــ القيام بالحفريات اللازمة فيها من اجل غايات التنقيب .

بع - اخد العينات اللازمة لاغراض التحليل والاختبار .

د . - تركيب الآلات التي تتطلبها اعمال التنقيب .

ه ... فتح الطرق الضرورية لعمليات التنقيب .

TO MEDITINE

- (٢) أ _ اقامة وانشاء وصيانة المنازل والمباني اللازمة لاستعماله واستعمال وكلائه ومستخدميه . ب _ تجميع المواد المستخرجه من عمليات التعدين في اماكن خاصة بهـــا يوافق عليها نائب الرئيس
- جــ مد اللبيب المساء وانشاء المجاري والاحواض والصهاريج واقاءة وصيانـــة وسائط النقل والم اصلات الضرورية .
- المادة ٤٢ (١) للسلطة بموافقة مجملس الوزراء ان تمنح حق التعدين لأى شخص حصل على شهادة اكتشاف وقدم طلباً خلال مدة السنتين المذكورتين في المادة (٣٨) وفقاً للشروط التالية : –
- أ _ لا تريد مساحة المنطقة المذي اجراء النعدين فيها عن اربعة وعشرين كيلو متراً مربعاً وان تكون هذه المنطقة قطعة واحده قائمة الزوايا والاتجاهات.
- ب _ ان لا تريد مدة حق التعدين على ثلاثين سنه ويعطى صاحب هذا الحق الاقضلية في تجديده بالشروط التي تراها السلطة مناسبة بموافقة مجلس الوزراء .
- ح _ نقديم خارطه طوبوغرافيه قياس ٢٠٠٠/١ تبين المنطقة المراد الحصول على حق التعدين فيها .
- د 🗕 تقديم خارطه جيواوجيه تفصيلية قياس ١ /٥٠٠٠ للمنطقة ذائها . ه _ بيان نقدير دقيق لكمبات الاحتياطي من الحام الثابت وجوده في المنطقة بواسطة التنقيب التفصيلي.
 - و 🗕 تقديم تقرير يبين الجدوى الاقتصادة للمعدن المراد استغلاله .
 - ز _ اثبات المقدرة الفنيه والمالية لدى الطالب .
- (٢) اذا لم يتقدم حامل شهادة الاكتشاف خلال سنتين من تاريخها بطلب منحه حق التعدين وفق الفقرة الاولى من هذه المادة بجوز لنائب الرئيس ان بمنح هــــذا الحق الى اى شخص يتقدم بذلك على ان يعطى حامل شهادة الاكتشاف مكافأة وفاقاً لاحكام المادة (٣٩) من هذا القانون .
- أ ــ اذا اخل صاحب حق التعدين باى شرط من الشروط التي يتضمنها الحق يبلغ خطياً من قبل نائب الرئيس لاصلاح الحطأ خلال مدة مناسبة يعينها له ، واذا لم ينجز الاصلاح المطلوب
- قطعية عــــلى الالغاء . ولنائب الرئيس حينئذ بموافقة مجلس الوزراء الحق المطلق في التصرف بمنطقة حق التعدين على الوجه الذي يراه ضرورياً للمصلحة العامة .
- جــ في حالة الغاء اي حتى بالتعدين لا يجوز لصاحبه أن ينقل أن يتصرف باي مـــن موجودات المنجم او الكشف او ان يجرى اي تعديل عـــلي حالتها خاصة فها يتعلق باجراءات وقائية وصيالة مرافق العمل الإ باذن خطي من نائب الرئيس .
- المادة 27 ــ لصاحب حق التعدين ان يتصرف بهذا الحق أو ان يجوله أو إن يرهنه وفق القواعد المقرره في القوانين والانظمة المرعية ، شريطة اخذ موافقة مجلس الوتؤزاء المسبقة وينتشر المحلان بالمجاريدة الرسمية .

المادة ٤٤ – لا يحق لصاحب رخصة التنقيب او حق التعدين ان يمتلك او يأخل مياها من اية بحيرة او نهر او جدول او مسلك مائي او قنــــاة ملاصقة لاية بقعة داخلة ضمن منطقة الرخصة او حق التعدين او مارة بها أو ان يحولها عن بجراها الا باذن خطى من نائب الرئيس بعد الحصول على موافقة اصحاب الحقوق في الميــــاه المذكورة ــ ان وجدوا ــ وفي حالة رفضهم يصار الى تطبيق احكام المادة (٣٣ أ) من هذا القانون .

المادة ٤٥ – (١) يجب على صاحب حق التعدين ان يقدم الى نائب الرئيس خلال شهر كانون الثاني منكل سنة تقرير ا و اضحا سين فيه ما يلي : -

أ ــ مقدار قيمة المواد المعدنية التي استخرجها في خلال السنة السابقة .

عدد العيال والمستخدمين من الفنيين والاداريين الذين يعملون لديه .

جـــ برنا، ج وخط: العمل السنة القادمة .

 (٢) يجب هلى صاحب حتى التعدين أن يقدم الى نائب الرئيس مرة كل سنة وذلك في خلال شهر من اعلان التقرير السنوي نسخة من التقرير المسالي عن السنة الماليسة السابقة يتضمن حساب الارباح والحسائر وسعر الكلفة التفصيلي والاجهالي لوحدة الانتساج ويحق لنائب الرئيس انتداب احسد موظفيه لتدقيق السجلات والدفائر المتعلقه بالنواحي الفنية والادارية والمالية للمشروع

 (٣) عنيب على صاحب حق التعدين تقديم انحططات والرسوم والمقاطع التي تبين طريقة العمل من الوجهة الفنية الى نائب الرئيس قبل المباشرة في فتح اي منجم او كشف.

ب. واذا كان الامر يتعلق بمنجم فيجب ان توضح في المخططات بشكل خاص الاءور الثالية: ــ

. _ التخطيط العام للمنجم .

٢ _ طريقة التعدين . ٣ _ كيفية تدعيم السقفيات ونوع الدعائم التي ستستعمل .

٤ _ وسائل النقل الداخلي وكيفية توزيع شبكته .

م طريقة تهوية المنجم (على اوحة مفصلة).

٦ _ عرض الالفاق وحجم الركب وطرق صيانتها .

٧ ــ نوع الآلات والمعدات التي ستستعمل تحت الارض .

٨ – المخططات والمقاطع العمودية للاقسام الرئيسية في المنجم.

 ٩ - المنعة خاصة بتعليات الوقاية والصيانة التي يتطلبها العمل في كل قسم من اقسام ذلك المنجم والتي يجب وضعها بما يتفق واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة ٤٦ ــ يحق لنائب الرئيس باعلان يصدر عنه وينشر في الجريدة الرسمية ان يحظر النحرى او التنقيب او التعدين في اية منطقة كانت لمدة معينة او غير معينه بمرافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤٧ ــــ (١) لكل موظف او مستخدم خوله نائب الرئيس الصلاحيات المقررة له في هذا القانون او انتدبــــه بموجب احكامه لتنفيذ غاياته ، الحق في القيام بالإعمال المبينة ادنــــاه في جميع الارقــــات المناسبة

أ _ الدخول الى اى مكان يستغل او يستعمل لاشغال تتعلق بالتعدين لمراقبته وتفتيشه .

ب _ فحص واجراء التحقيقات اللازمة عن حالـــة المناجم وتهويتها وجميع الاءـــور التي تتعلق بسلامة وصحة الاشخاص الدين يشتغلون فيها .

ج _ معاينة مخازن المفرقعات واصدار الاوامر بشأن كيفية خزنها واستعمالها .

د 🕳 معاينة الاقسام الخار. بية للالات المستعملة في درافق التعدين وحالة جميع الاشغال والطرق.

ه ــ تدقيق الدفائر والحسابات والحرائط والاوراق المختصة بعمليات التعدين واخذ نسخ منها او خلاصات عنها وسائر المعاملات الاخرى

و _ ممارسة جميع السلطات الضرورية لتنفيذ غايات هذا القانون .

ر ٢) اذا وجد الموظف او المستخدم المشار اليه في المادة السابقة خللا في منجم او كشف او مقلع وحب عليه ان يبلغ بذلك كتابة الى صاحب اعمال انتعدين او وكيله او مدير اعماله مبيناً لـــه الأمور التي بعتبرها ناقصة وبطلب منه اصلاحها في مدة معقولة تتناسب مع طبيعة السمور . اذا امتنع صاحب اعمال التعدين او وكيله او مدير اعماله عن الفيام بما طلب منه ولم يقدم اعتراضاً بذلك الى فائب الرئيس خلال (٧) ابام من تاريخ نبليغه التعليات بحق لنائب الرئيس ان يفرض عليه غرامــــة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تزيد على المائتي دينار .

المادة ٤٨ ــ أ ــ اذا وقع حادث في منجم او كشف مقلع او حوله فوق سطح الارض او تحتها بسبب عمليـــات النعدين وسبب وفاة او اصابات جسمانية او خيابر مادية وجب على صاحب اعسمال التعدين او وكيله او مدير اعماله خلال (٢٤)ساعة من وقوع ذلك الحادث ان يعلم نائب الرئيس كتابة بالحادث:

ب ـ اذا نتجت وفاة عن الاصابة الجمهانية الواجب الاعلام عنها بمقتضى هذه المادة بجب ابلاغ فاثب اعمالسه على الوفاة .

تقرير مفصل بدلك ليتخذ فاثب الرئيس مايراه مناسبا بشانه .

المادة 24 ــ ١ ــ بياح لاي شخص فتح المقالع ونقل المواد الحجرية بعد الحصول على رخصة مـــن ثائب الرئ يس شريطة مراءاة الامور التالية : ـــ

 أذا كانت الارض الثي يراد قام الحجارة منها ملكا لغيره فعــــلى صاحب المقلم اخد موافقة صاحب تلك الارض قبل مباشرة عمله فيها .

ب ... اذا كانت المنطقه المراد فتح المقلع فيها من المناطق المستثناء بموجب المادة(٣٣) (ج) من هذا الفانون او من الاراضي الحكومية فعلى صاحب المقنع اخد موافقة الجهة المعنية قبل مباشرة

وحباب بجدد موقع المقلع بعلامات مميزة او على خريطة ان امكن برفق بطلب الحصول على رخصة والقباء المتعادية والمتعادية المتعادية المتعاد

٢ - تعتبر المقالع من مرافق التعدين وتخضع للمراقبة والتفتيش شانها شان المناجسم والكشوفات وعلى · · · · · صاحب كل مقلع التقيدًا بما يتعلق بشؤون إلوقاية بأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجه ·

المادة ٥٠ ـ ينصل في كل خلاف ينشأ بين السلطة و حاحب تصربح التحري او رخصة التنقيب او شهادة!لاكتشاف او حق التعدين مما لم ينص عليه في هذا القانون بالتحكم ويحال مثل هذا الحلاف الى لجنة ،ؤلفة من ثلاثة عكمين يعين كل من الطرفين واحدا منهم ويعين الثالث وزير العدلية . ويجرى التحكيم وفقــــا لنصوص قانون التحكيم الساري المفعول .

المادة ٥١ – للسلطة ان تستفيد من جميع المنح والقروضالوطنية ولها ان تقبل المنح وتحصل علىالقروض من الحكومات الاجنبية والهيئات والوكالات والمؤسسات الدولية بموجبالقوافين والانظمةالسارية بموافقة مجلسالوزراء .

المادة ٢ ه _ تعتبر أموال السلطة أموالا أمبرية وتحصل دبونها بمقتضى أحكام قانون تحصيل الاءوال الاميرية المعمول به و يمارس السلطة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المحولة للحاكم الاداري وبلحنة تحصيل الإموال الاميرية المنصوص عنها فيالقانون المذكور .

اللدة ٥٣ . أ .. يقوم المجلس بدراسه مشروع مواز نقالسلطة الذي يقدمه له نائب الرئيس والمجلسان يعيد المشروع اليه لاجراء اية تعديلات عليه براها لازمة نم يرفع المحدس شروع لموازنة بعد موافقته عليه الى عجلس الوزراء قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الاقل لندرج في الموازنة العالمة للدولة .

ب - المجلس أن يدور ارصمة الاعتهادات المدرجة في سنة مالية الى سنة تالية ويستمر في الاتفاق من هذه الارصدة على المشاريع التي لم تنم في نهاية السنه المالية .

ج ـ يجري ا. نفاق من موازنة السلطة رفق نظام مالي يصدر بمقتضى احكام هذا الفانون .

الماده \$0 ــ أ ـــ يؤسس للسلطة صندوق خاص تودع فيه جميع اموال السلطة وتودع امرال الصندوق في حساب او حسابات خاصة لدى البنك او البنوك التي يوافق عليها المجلس ويجري السحب من هذا الحساب او هذه الحسابات؛الطريقة التي يعينها النظام المالي للسلطة ، والى ان يصدر هذا النظام يجري السحب بالطريقة التي يقررها المجلس.

ب... للسلطة أن تستثمر الفائض من اموالها ويقرر المجلس الاوجه والطسوق التي يجري فيها الاستهار بوافقة مجلس الوزراء .

المادة ٥٥ ـــ تدتق حسابات السلطة من قبل ديو ان المحاسبة .

المادة ٥٦ – على مجلس السلطة ان يقدم الى مجلس الوزراء التقارير والبيانات التالية :

أ ــ تقريرا عن اعمال السلطة السنة المالية السابقة ونفقاتها الكاملة خلال السنة المذكورة بمسا في ذلك . المنفقات الادارية ونفقات التخطيط والتنظيم والتنفيذ واية نفقات اخرى من هذا الغبيل . ب- تقريرا عن الشاريع التي نفلت كلبا او جزئيا خلال السنة المالية السابقة والنفقات المتعلقة بها .

ج ـ تقويرا عن اعمال التخطيط والمشاريع المشمولة به خلال السنة المالية السابقة .

د – تقريرا سنويا يتضمن تفرير الميئة المحاسبة الاهلية او تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية السابقـــة

ِمَا فِي ذَاكَ تَقَدِيرِ المُوجِودَ^{ات}ِ .

هـــ اية تقارير او بيانات اخرى يطلبها مجلس الوزراء.

- المادة ٥٧ أ ــ للسلطة ان تبر مالعقو د نهايتملق باي من اعمالها اوانتقوم بتلك الاعمال باية طريقة اخرى راهامناسبة ب . يحق للسلطة أن تدير أعمال أي مشروع تم كلبا أو جزئيا ألى أن يتم نقل ذلك المشروع ألى القريسة او البلدية اواي هيئة عامة اذا ١٠ استطاعت تلك الهيئة ان تتحمل مسؤولية ادارة المشروع وصيانته. ادارة وصيانة المشروع بالكيفية التي تضمن تسبيره والاستفادة منه مدة طويلة من الزمن .
- المادة ٥٨ ــ أ ــ السلطة ان نحم ل ابة وزارة او دائرة من دوائر الحكومة مسؤولية تنفيذ اي مشروع من مشاريعها او اي جزءمنه او ان تنفذ مشاريعها بواسطة المتعهدين الاردنيين او غيرهم وعسلي السلطة اذا نفذت مشاريعها بواسطة المتعهدين ان تنتخبهم على اساس المنافسة الحرة وفقا للانظمة الصادرة بمقتضى احكام هذا الفانون .
- ب. اذا لم تكن مصادر تمويل المشاريع محصورة فيالخزينة الاردنية فعلى السلطة ان تنفذ المشروع حسب الاتفاقية المبرمة بين الحكومة والجهات الممولة .
- المياه التي يتم الحصول عليها بواسطة مشاريع تقيمها الساطة ولم تكن مستعملة او مستغلة لاغراض الري في أية منطقة قبل اعلان تسوية المياه بمقتضى المادة (١٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه تعتبر ملكا للدولة . وتباع هذه المياه وتؤجر ويجري التصرف بها بالطريقة التي تقررها السلطة .
- المادة ٦٠ ـ يجوز لاي شخص فوض اليه بمقنضي هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه القيام بالبحث والتحري وباية عملية اخرى ان يدخل اية ارض سواء كانت ضمن منطقة ري ام لم تكن على ان يسدفع لصاحب الارض تعويضا عادلا عن اي ضرر سببه ذلك الشخص اثناء قيامه بوظيفته .
- المادة ٦١ كل من يتعمد تخريب او الحاق الضرر بمشروع ري يقع ضمن منطقة ري او خارجهــــا يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة او بغرامة لا تزيد عن مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير او بكلتا العقوبتين وعلاوة على ذلك يترتب على المحكمة ان تامر بتضمين الشخص الحكوم عليه جمبع او بعض النفقـــات التي تصرف لاصلاح الضرر .
- المادة ٦٢ كل شخص يأخد ماء او يحول مجراه او يتخذ ترتيبات للحصول على ماء او للانتفاع به في منطقة رى غير اللَّذي يحق له الحصول عليه بموجب حق تملك ماء مدون حسب الاصول في سجل المياه من دون أذن السلطة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تزيد عن خمسين دينارا ولا تقل عن خمسة دنانير او بكلتا العقوبتين وعلى المحكمة علاوة على ذلك ان تأمر بازالة اية ترتيبات او اشغــــال ارتكبت المحالفة بواسطتها على نفقة الشخص المحكوم عليه .
- عن عشرة دنالير ولا تقل عن ثلاثة أو بكاتا العقوبتين وعلاوة على ذلك يترتب على المحكمـــة أن تأمر بتضمين الشخص المحكوم عليه جنبيع او بعض النفقات التي صرفت لاصلاح اي ضرر لحق بمشاريب الرى او الطرق او الابنية او باي جزء منها .
- أ يسبب نتيجة اهمال او توان منه ضروا او تغييرا او ثوسيما او حرقلمة في مشروع رى او يتعرض لحريان الماء في اي مشروع باية صورة كانت .

- ب_ يدع نتيجة اهمال او توان منه الماء لان بتسرب ويسبب ضررا للطرق او الابنية او المشاريسيع او الاموال من اي نوع سواء كانت تخص السلطة او كانت ملكا خاصا للافراد او الجمعيات او
- ج _ يخرب او يلحق الضرر او يشوه او يزيل اية اشارة رى او اشارة ارتفاع او مقياس ماء او وسائط اخرى ركبت من قبل السلطة او لاغراضها .
- عالف احكام اى اعلان بنشره نائب الرئيس في الجريدة الرسمية بمنع او تنظيم مرور الحبوانات او العربات عبر اي جزء من مشروع ري .
- المادة ٢٤ ــ اذا تعلق التحقيق من مرتكب مخالفة بمقتضى المواد (٦٤.٦٣.٦٢) علاه تعتبر هذه الخالفة جريمسة بالمعنى المقصود في قانون العقوبات المشركة ويمكن ان تطبق عليها الاصول المنصوص عليها فيه مسم اعتبار فائب الرئيس الشخص المنضرو من تلك الجريمة .
- رغم اية اجراءات قد تتخذ بمقتضي المواد (٢٥،٦٤،٦٣،٦٢) اعلاه اذا حول اي ماء نتيجة ايـــة غالمة واستعمل خلافا لاحكام هذا القانون فأفاد بصورة غبر مشروعه ابة ارض يجوز لنائب الرئيس ان يشمن هذه الفائدة وإن ينزل من كمية المياه التي تستحقها هذه الارض في سجل المياه الكمية التي يرى انها تعادل الفائدة وان ينزل من كية المياء التي تستحقها هذه الارض في سجل المياه الكمية التي يرى انهـــــا تعادل الفائدة التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعه .
- المادة ٦٥ ـــ عندما تقوم السلطه بانشاء مشروع رى بجب عليها ان نؤمن اولا حقوق تلك المياه المدونة في سجل المياه وما زاد عن ذلك يكون ملكا للدولة .
- المادة ٦٦ ــ كل من بخالف حكما من احكام هذا الفانون او الانظمة الصادر بمقتضاه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز المقوبات سنتين او بغرامة لا نقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسياية دينار اربكلتا المقوبتين معاً .
 - المادة 77 تلغى جميع القوانيناليالمدىاللمن تتعارض فيه مع احكام هذا القانون بما فيذلك: -
 - ١ قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ .
 - ٧ _ قانون تنظيم شؤون المياه رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ .
 - ٣ ــ قانون التعدين رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ .
 - . واية تعديلات اخرى طرأت على القوانين المذكورة .



المادة ٦٠ ــ لمجلس الوزراء بتنسيب من الساط ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا الفانون .

المادة ٦٩ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكافون بتنفيذ احكام مذا القانون .

1977/0/11

المحت ين برطب لال

ريـــــــــر وريـــــــــر رتيــ الــــــــــــوزراء ليـــــــــة المــدليـــــــ، ووزيــــــــر الــــــاع ع: الدين الماقي سمعان داود وصفي التل

خدالسير للعلك ملا الملك للعادونية ولمائمية

بمقتضى الفقرة (1) للمادة (92) من اللعمتور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/ه/١٩٦٦ نصادق – بمقتضى المادة (٣٦) من المعمتور – على القانون الموقت الاني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ لمحادق – بمقتضى المادة (٣٦) من المعمتور – على الساس عرضه على بجلس الامة في اول اجتماع يعقده : –

قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون وقاية الصيد

المانة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٦) ويقر أمع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيا يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل بعمن تاريخ نشره في الجمريدة الرسمية . الماده ٢ – تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بشطب عبارة (وسائسل صيد الحيوانات الصحراوية باستنساء الارنب) الواردة في القفرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (وسائل الصيد) .

ادريب) الواردة فيها والاستعاضه عنهـــا المادة ٣ ـــ تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بشطب عبارة (خمــة دنانير) الواردة فيها والاستعاضه عنهـــا

بعباره ر مرح مامير) .

د المادة ؛ ــ تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي باشافة عباره (والحراس اللمين تعينهم اللجنة الملذكورة لحسنه المدن ؛ ــ تعدل المادة ؛ ــ تعدل المادة و عامير القرى) المواردة فيها مباشرة .

الغرض) قبل عبارة (غاتير القرى) المواردة فيها مباشرة .

الغرض) قبل عباره (عدبير العرب) الواردان به باساره . المادة o _ تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلى باضافة عبارة (رسوم الرخص و) بعد كلمة (لتمديسك) اله اردة فيما مباشرة .

الحتين بطسلال 1977/0/11 رثيس الـــــوزراءا وزير الماليسة ووزيسر ووزيـــر الدنــــاع الاقتصاد الوطني بالوكالة وصفى التل عز الدين المُعتي وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة السوزراء ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة وزير المواصلات الاجستهاعية والعمسسل برق وبريست عبد الوهاب المجالي فضل الدلقموني وزيــر المواصــــــــلات وزير الاشغـــال العامـــة مبنساء طيران سكسك ووزير الزراعة بالوكالسة التربيسسة والتمسليم احمد ابو قوزة ذوقان الهنداوي يمي الخطيب سعد الدجائي وزيــــر وزير الانشماء وريسر دولسة الامسلام والتعممين عدالحمدشرف لثة و نرئاسة الوزراء نصفت كمال اكرم زعيثر

地道のに

بمقتضي المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/٥/٢٨ نأمر بوضع النظام الآني : _

نظــام رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٦ نظام وقاية الصيد

صادر بمقتضى المادة (١٠) من قانون وقاية الصيد رقم (٨) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام وقاية الصيد لسنة ١٩٦٦ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تمنح رخصة التديد وفق النموذج الملحق بهذا النظام لقاء رسم قدره خمسةدنافير ووفق الشروط التالية : –

أ _ لا يجوز تحويل الرخصة من شخص الى آخر .

ب_ يعمل بالرخصة لمدة سنة من تاريخ اصدارها مع التقيد باحكام هذا النظام .

ج _ نجب ان تحمل الرخصة صورة الصياد الشمسية .

د 🕒 عند منح الرخصة تبلغ سلطات الامن اسم وعنوان الشخص الذي منحت له الرخصة ورقمها . هـ. يجب ابراز الرخصة عند الطلب لاي موظف او شخص اعتبر مكلفا بمراقبة تطبيق احكام فانون

وقاية الصيد عقتضي المادة (٩) منه .

المادة ٣ ــ لا يجوز مزاولة الصيد الا ببنادق الصيد المرخصة بمقتضى قانون الاسلحة النارية المعمول به .

المادة ٤ ــ يمنع صيد الحيوانات والطيور التالية في الاوقات المقابلة لكل منها : ــ

أ _ الحيوانات

الخنزير البرى مسن بداية نيسان لنهاية تشرين أول البدن من بداية شباط لنهاية ايلول الغزال الجبلي من بداية شباط لنهاية ايلول الارنب من بداية شباط لنهاية تموز الغريرى من بداية شباط لنهاية آب الغزال الصحراوى يمنع صيده على مدار السنة

المبارى/ من بداية كانون الثاني لنهاية حزيران

الحجل (الشنار) من بداية شباط لنهاية آب

السفرج/ من بداية شباط لنهاية ايلول

الحمام الازرق _ مصرح بصيده على مدار السنه .

السبت (دجاج الخافر) يمنع صيده على مدار السنه .

الدراج الصحراوي عيم صيده على مدار السنة .

حـــ الطبور المهاجرة

القطا ، من بداية ايلول لنهاية آذار من السنة التي تليها .

المرغل (الحمام الرقطي) من بداية ابار الى نهاية نموز.

-الفر ـ من منتصف آذار الى نهاية نيسان

الزرعي والمطوق والورور – من بداية شباط الى نهاية ايار .

الرهو ــ من بداية تشرين اول الى نهاية آذار من السنة التي تليها .

البط والوز والكوت والسنايب — من بداية تشرين اول الى نهاية آذار من السنة التي تليها.

عصفور التين ــ من بداية ايلول الى نهاية تشرين الثاني . سمن جبلي ــ من بداية تشرين اول الى نهاية شباط .

سين صحراوي _ من بداية تشرين ثاني الى نهاية أذار .

المادة ٥ ــ تغلق المنطقة الصحراوية الواقعة شرق الحط الحديديالحجازيالصيد بجميع انواعه باستثناء منطقةالازرق التي تخضع لاعلانات عاصة يصدرهــــا الوزير بشانه بناء عـــلى تنسيب اللجنة الاستشاريــــة ، تنشر أي

الجريدة الرسمية .

المادة ٦ - يخضع صيد البدن في المناطق الواقعة غرب الحط الحديدي الحجازى لإعلانات خاصة يصدرها الوزير بشانه بناء على تنسيب اللجنة الاستشارية تنشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ ـــ يسمح الصياد الذي يحمل رخصة صيد ورخصة حمل سلاح ساريقي المفعول باصطباد الحيونات والطيور المبينة ادناه في الاوقات المسموح باصطيادها حسب نص المادة (٤) من هذا النظام ، على ان لا يتجارز

العدد والمرات المبينة مقابل كل أنوع منها .

10		العدد والمراب المبيت المان عن ال
المسرات المسموح	العمدد المسموح	
بها بالسنة	به بالسفرة	نسوع الصيد
مرتان		_
	واحسد	الخنز يسر
مرتان	ذكر واحد	
مرتان	ذكر واحد	البسان
عدة مرات	ثلاثــة	الغزال الجبسلي
مرتان		الأرنيب
مرتان	واحد	الغريسري
مردن ثلاث مرات	واحد	النيــص
-	اثنان	
عدة مرات	ستة	الحبـــاري
عدة مرات	مُائية	الحجسل
عدة مرات	-	السفسرج
عدة مرات	غير محدود	الحيسيام الازدق
عدة مرات	غير محدود	الزرعي والمطوق والودود
-	غير محدود	
عدة مرات	عشرون	القطا
عدة مرات	ثلاثون	الترغل (او الحمام الرقطي)
عدة مرات	-	القـــر
	عشرون	البط



المرات المسموح بها بالس	العدد المسموح به بالسفرة	نوع الصيـــد
عدة مرات	خمســة	الاوز
عدة مرات	غير محدود	الكوت
عدة مرات	عشرون	السمن الجبلي والصحر أوي
عدة مرات	اربعـــون	عصفور التين
عدة مرات	عشرون	السنايب
عدة مرات	واحسد	الرهـــو
		• •

المادة ٨ ـ أ _ على السلطة المرخصة ان تصدر مع رخصةالصيد قائمة باسماء الحيوانات والطبير المسموح باصطيادها قي مواسمها المعينة مع العدد والمرآت المسموح بها : وعلى الصياد حملها معه في كل سفرة صيد .

ب.. على كل صياد ان يمر باقرب محفر من منطقة الصيد التي يقصدها فيأخذ عند ذهابه ورقـــة رسمية موقعـــة من المسؤول في المخذر تثبت مروره بالمحذر لابرازها مــــ رخصة الصيد لاي شخص من المكلفين بمراقبــة تطبيق قانون وقايــة العبيد ومواد هذا النظــام كما عليه عنــــد العودة ان يمر بنفس المحقر ويسلم المسؤول الورقه الرسمية المنوه عنها اعلاه لالغائبها في سجله وان يسلمه القائمـــة المرفقة برخصة الصيدالتوقيع على العدد المسموح بصيده . والمرات المسموح بها واعادتها لحاملها بعد التأكد من عدم ارتكاب الصياد لاية مخالفة .

امح^{*} يوبرط لال

ج _ على قائد المخفر في حالة عدم عودة الصياد للمخفر أن ينظم ضبطا بحقه ويحيله المحاكة .

1977/0/11

المسايق الما			
رئيسس السسوزراء ووزيسر السدفساع وصفي التل		وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الماليـــة ووزيـــر الاقتصاد الوطني بالوكالة عز الدين المفتي
دولة لشؤون رئاسة الوزراء البلدية والقروية بالوكالـــة هاب أثما في	ووزير الداخلية للشؤون	وزيـــــــــر الشؤون الاجتماعية والعمل	وزيـــــــــر المواصلات برق وبزيد فضل الدئقبوني
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیر الاشغال العامـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير المواصندات ميناء طــير ان سكــك سعيد الدجائي وزيـــــــر دوليــة لشؤون رئاســة إلوزراء

خوالحسير للغلط منكز الملكة للفادونية المعاثمية

بمقتضى المادة (۱۲۰) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٥/٢٣ تأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٦٦

نظام الخدمة المدنية المعدل

المادة 1 _ يسمى هذا النظام (نظام الحدمة المدنية المدل لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقسم (٣٣) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغي ما جاء في المادة ر ٥٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -(٥٠) أ ـــ لا يجوز ان يرفع للدرجه الاولى مسن لم يكن حاملاً درجة جامعة الا بعد اجتياز امتحان كفاءة تتولى اجراءه اللجنة في ضوء مقتضيات العمل والواجبات المطلوبة مسن الوظيفة وان يكون حاملا شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها .

ب _ لا يجوز ان برفع للمرجة الثالثة من لم يكن حاملا شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها الا بعد اجتياز امتحان كفاءة تنولى اجراءه اللجنة في ضوء مقتضيات العمل والواجسات المطاوبة مــــن الوظيفة وان يكون قد ورد عنه تقرير بدرجة جيد جداً فيا فوق في كل من السنتين الاخيرتين.

المادة ٣ _ يلغى ما جاء في المادة (٩٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : –

(٩٥) يجوز منح الموظف اجازة او اجازات دراسية بدون راتب لمدة او لمـــدد لا تريد في مجموعها على سنة واحدة خلال خدمته بغيــة تحسين مستواه الثقافي او العلمي او المسلكي او المهي او الفي اذا كان للتحسين علاقة مباشرة بواجبات دائرته . وتمنيح تلك الاجازة بقرار من الوزير أذا كانت المدة المطلوبة لا تريد على الشهرين وبقرار من مجلس الوزراء اذا كانت اكثر مسن ذلك ولا يتقاضى الموظف المحساز اجازة دراسية علاوات سفر او اجور انتقال او اى علاوات آخرى وتعتبر تلك الاجازة جزءا من خدمته الفعلية .

المادة ٤ ـــ يلغى ما جاء في المادة (١٤١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : – (١٤١) ينقطع راتب الموظف الذي حكم عليه بالعزل ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا مالم يكن المرظف قد سبق ان كفت يده عن العمل ففي هذه الحالة يتقطع راتبه مع العلاوات من تاريخ

كف يده عن العمل الا انه لا يطلب الى الموظف المعزول ان يرد اي جزء من الرانب مع العلاوات مما استوفاه عن المدة الواقعة بين كف يده عن العمل والعزل :

· 是一致 然心 数种 数 地 和

امر دفاع رقم (۲۸) لسنة ۱۹۲۳ صادر بمقتضى المادة ۲/۱۶ من نظام الدفاع رقم (۱) لسنة ۱۹۳۹

-

ايضاحا للغاية المقصودة من امر الدفاع رقم (٣٦) لسنة١٩٦٥ المنشور بالعدد ١٨٨٦ من الجريدة الرسمية الصادر جاريخ١١١/١١/ ١٩٥٨ آمر بتعديل الامرالمذكور باضافة الفقرة (٢) اثنائية اليه واعادة ترقيم الفقرة (٢) متهبرقم (٣):—

(۲) تعنى عبارة (السيارة القلاب) لغايات هذا الامر: (كل سيارة مجهزة برافعة و جساك » يعمل اوتوماتيكيا
 بدون بجهرد بشري ويستعمل لاغراض نقل الحيجارة والتراب والحصمة والرمل والانقاض ولا يجوز استعالها
 في نقل مواد البناء الاحري كالاحمنت والحديد والحشب او المواد الصحية واية مواد الحرى).

٢ _ يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ العمل بالامر رقم (٣٦) المشار اليه .

أمر دفاع رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة (٣) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

~₩•••

بناء على ما تقتضيه السلامة العامة وتنسيب معالمي وزير اللداخليه آمر ــ بالاستناد الى المادة (٣) من نظام الدفاع . ق. ٧ استر ١٩٧٩ عا ط. :

١ - يجوز لرجال الأمن العام ان يأمروا أى شخص كان بسلم اى سلاح مهها كان نوعه يكون في حيازته اليم اذا
 ١ - يجوز لرجال الأمن العام ان يأمروا أى شخص ما قباليمكر صفو الطمأنية العامة ، ولوزير الداخلية بناء على تسبب مدير
 الأمن العام ان يأمر اما بمصادرة السلاح أو الاحتفاظ به رياً نرول الاسباب التي اوجبت إصدار الأمر بسليمه
 اد باعادته لصاحه .

٢ _ يلغى أمرا الدفاع رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ .

٣ _ يعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٢

رئيس الوزراء ه/١٩٦٦/٦ وصفي التا ا الدين الملتي العلي العلى ال

المادة ه ... تعدل المادة (١٩٤) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ)واضافة الفقرة (ب) التاليةاليها :...

الصلاحية بناء على تنسيب مدير الدائرة المختصة في المحافظة او من يقوم مقامه .

ب يجوز للوزير او لوكيل الوزارة ان يفوض الى المحافظ الصلاحيات التي خول تفويضها كلها او
 بعضها بموجب احكام هذا النظام الى رؤساء الدوار في المحافظات ، وعلى المحافظ ان يمارس هذه

وزير للراصــــلات وزير الشؤون الاجتهاعية وزير الداخليـــة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء برق وبريـــــــد والمعمل ووزير الصحة بالوكالة ووزير الداخليـــة الشؤون البلدية والقروبة بالوكالة فضل الدلقموني عبد الوهاب المجائي

and the state of the contract day

The grant to the office of any property of the body

ـــر وزيــــــر الاشغال العامة